الفصل الحادى عشر

العولمة والتفرقة الدولية: دور التعليم العالى فى التنمية(*)

لا يتم تناول مفهوم العولمة المستخدم فى هذه الورقة من منظور أيديولوجى، بل كعملية اقتصادية تسعى إلى تحقيق التكامل بين اقتصاديات العالم. والعولمة ـ خاصة فيما يتعلق بإزالة عوائق تحرير التجارة، وتحقيق التكامل بين الاقتصادات القومية ـ تُعتبر قوة لخفض الفقر فى العالم. والمشكلات التى تحول دون خفض الفقر ترجع أساسًا إلى السياسات المستخدمة، وإدارة عمليات العولمة، وتسييس اتخاذ القرار، وقلة مشاركة الذين تتأثر حياتهم بالعولمة، خاصة من دول الجنوب التى تتجاهلها هيئات التنمية الدولية. والمناقشات العلمية حول هذه القضايا تحاول تضمين آراء أخرى، لكن نادرا ما يكون لهذه المناقشات تأثير مباشر على سياسات التنمية.

وفى مؤتمر القمة العالمى حول التنمية المستدامة ـ(WSSD)، ذكر الرئيس مبيكى Mbeki أن العدو الأكبر للتنمية هو التفرقة الدولية world apartheid . واعترض ممثلو مؤتمر القمة للتنمية المستدامة (WSSD) على استخدام مفهوم (تفرقة) apartheid لارتباطه بحكومة جنوب أفريقيا السابقة لتعمدها التحيز أو التفرقة العنصرية بين سكان جنوب أفريقيا. ومضمون ذلك أنه لا توجد نية مبيتة للتفرقة بين الدول فى العملية الاقتصادية الجديدة. والقضية موضوع نقاش؛ لأن الشواهد تدل على وجود تفرقة دولية. اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى العقود الأخيرة، مع ارتفاع مستويات الفقر، خاصة فى دول الجنوب.

وتدل الشواهد أن هناك آثارًا مدمرة للعولمة على الدول النامية، لاتساع وزيادة معدل الفقر، رغم ادعاء العولمة أنها تعمل لصالح المجتمع الدولى بأسره. وتشير التقديرات إلى أن (٤٠٪) من الأسر فى العالم تعيش بأقل من دولار أمريكى واحد يوميًا. وهذا يتعارض مع الإعانات المالية التى تُعطى للمزارعين فى دول مثل

(*) تأليف توبو موجا Teboho Moja

الولايات المتحدة، حيث تصل الإعانة المالية لحوالى دولار يوميا. ورفض مؤتمر القمة الثامن، الذى عُقد فى يونيه ٢٠٠٢ تناول قضية الإعانات المالية المذكورة فى قانون الفلاحة بالولايات المتحدة، الذى يقضى بالمحافظة على زيادة الإنتاج والتصدير الزراعى لأفريقيا، خاصة أن قانون الفلاحة الجديد الصادر فى أبريل ٢٠٠٢ يقضى بزيادة الإعانات المالية للمزارعين، بحيث تصل إلى (٣٥) بليون دولار أمريكى، بمعدل (٢٠,٠٠٠) دولار لكل مزارع سنويا.

والتأثير السلبى للعولمة يُلاحظ أكثر فى الدول النامية. إذا انخفض معدل إجمالى الناتج القومى (GNP)فى أفريقيا (٤٪)، وبالتالى صاحبه انخفاض دخل الفرد الواحد، ومستويات المعيشة، فى الوقت الذى زاد فيه الدخل العالمى ليصل إلى (٢,٥٪) سنويا.

والتفرقة apartheid تُعرف بأنها استراتيجية تسعى للتمييز بين الأجناس (أبيض - أسود) أو (افريقى - أمريكى - إنجليزى - إلخ)، والتوزيع غير العادل للموارد والامتيازات، وإماتة الثقافات والسياسات تحددها الأقلية صاحبة السلطة. والاقتصاد العالمى تتحكم فيه حكومات بعينها وتوجهه وفقًا لأغراضها ومصالح دولها. ففى جنوب أفريقيا على سبيل المثال، لم يحدث التغيير فى السسلطة إلا بعد الانتفاضات الشعبية. والأنشطة الدولية تستخدم استراتيجيات مماثلة، مثلما حدث فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية (WTO)، ومؤتمرات الأمم المتحدة، والبنك الدولى، واجتماعات (IMF) فى واشنطن.

والسياسة العالمية لها تأثيرات سلبية على استراتيجيات التنمية. وشكا المتحدثون فى مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة (WSSD) من سيطرة الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة على جدول أعمال القمة. وسعيهما إلى فرض رؤاهم ومفهومهم للإنسانية. وفى نهاية القمة، وقف ممثل الولايات المتحدة وحيدًا، لموقف بلاده المتسلط، رافضا وضع أهداف إجرائية للتغلب على الفقر، وعدم التلوث البيئى كجزء من استراتيجية التنمية المستدامة.

وتتسم العولمة بالترابطات connectedness المتزايدة، وبعدم المساواة والتكافؤ بين

الدول بعضها البعض، وفى داخل الدولة الواحدة. والتفرقة بين الشمال والجنوب التى ذُكرت فى المناقشات الخاصة بالعولمة حقيقة واقعة. والمشكلة أن التفرقة لا يمكن تفسيرها فقط فى إطار التمييز بين دول الشمال والجنوب، لوجود مدن cities فى دول الشمال سيئة، بل أكثر سوءاً من مدن فى دول الجنوب، وهناك فقر وأمية فى دول الشمال. وهناك أناس يعيشون فى دول الشمال فى ظروف أسوأ من تلك الظروف التى يعيشها أفراد الجنوب، ويمكن للتطور التكنولوجى أن يغير مقاييس التفرقة بين الشمال والجنوب.

وبصفة عامة، العولمة لها تأثيراتها السلبية على الدول النامية، فهناك اعترافات من البنك الدولى والقسم البريطانى للتنمية الدولية أن فوائد العولمة لا تصل إلى صحارى أفريقيا. والعكس، أن العولمة تزيد مشكلات أفريقيا. والروابط التجارية لا تعمل لصالح أفريقيا. وانخفضت النسبة المئوية للتجارة الأفريقية فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وهناك مخاوف من احتمالية تعرض أفريقيا لخطر العزلة عن ديناميكيات الاقتصاد العالمى، ويرى ستجلتز Stiglitz (٢٠٠٢) أن تغيير الوضع يتطلب إعادة التفكير فى السياسات المفروضة على الدول النامية؛ خاصة ما يتعلق بالاتفاقيات التجارية. ويرى أيضًا أن المجتمع الدولى بأسره لابد أن يشارك فى تحقيق النمو العالمى، وبذلك تكون العولمة مجدية لجميع دول العالم، وتعمل لصالحها.

التعليم العالى والتنمية Higher Education & Development

دور التعليم فى التنمية لم يَعُد واضحًا، خاصة مع كثرة المناقشات والحوارات الدائرة حول العولمة والتنمية. ووجهت انتقادات لعدم تحقيق التنمية الاقتصادية فى دول الجنوب، ولانخفاض معدل المشاركة والالتحاق بالتعليم العالى. وقامت بعض دول شرق آسيا بتبنى استراتيجية تصميم لنظمها التعليمية فى محاولة للقضاء أو لإزالة الفجوة التكنولوجية بينها وبين الشمال. وتحسنت اقتصاداتها رغم الأزمة المالية التى تعرضت لها تلك الدول الآسيوية.

وهناك حاجة لإثارة قضية دور التعليم العالى فى التنمية فى بعض المناطق، مثل أفريقيا، حيث يعيش أكثر من نصف سكان الصحارى الأفريقية (٦٠٠ مليون نسمة)

بأقل من دولار أمريكى يومياً، وأكثر من ثلث الأطفال يعانون من سوء التغذية، وتحدث الوفاة بين الكبار والصغار، والتحسينات ضعيفة فى مجال التعليم والرعاية الصحية. وهناك مناقشات حول زيادة معدلات المشاركة والالتحاق فى التعليم، وكحق إنسانى، وكاستراتيچية للتنمية.

ودور التعليم العالى فى التنمية غير واضح. وحذر تقرير الأمم المتحدة عن التنمية المستدامة من خطر نسيان دور التعليم فى التنمية. واجتماع ريو Rio حول التنمية المستدامة وضع دور التعليم فى جدول الأعمال. لكن الاجتماع أخفق فى تحديد دور التعليم العالى. وفى اجتماع جوهانسبرج ٢٠٠٢، شارك المعنيون بالتعليم العالى من خلال اتحاد Consortium ، أُطلق عليه «اتحاد التنمية والبيئة»، فى محاولة لتضمين التعليم العالى فى جدول الأعمال الخاص بالتنمية. وباستثناء الدانمارك، لم تشارك دول كثيرة من الشمال فى هذا الاتحاد Consortium.

ومن الأمثلة الأخرى على عدم وضوح دور التعليم العالى فى التنمية هو غياب مشاركة التعليم العالى فى الجهود الخاصة بتطوير استراتيجية لأفريقيا المعنونة: «الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا NEPAD». وتقديم هذه الاستراتيچية لقادة الدول الكبرى فى كندا عن طريق تفويض ثلاثة رؤساء دول أفريقية برئاسة توبو مبكى Thobo Mbeki، لم يحصل على التعهد المطلوب بدعم جهود التنمية فى أفريقيا.

وقدم خمسة رؤساء دول خطة التنمية الأفريقية للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٠٠٢. وتعرضت الخطة للانتقادات، خاصة فيما يتعلق بالمشاورات داخل القارة، ومع ذلك حظيت الخطة بتأييد ودعم كبير. وتمثل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا NEPAD تحولاً فى استراتيچية الحكومات الأفريقية، من الاعتماد على المساعدات للتنمية إلى المطالبة بإحداث تغيير فى العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب؛ لأن التجارة لها تأثير فى التنمية أقوى من تأثير المساعدات. وتخطيط مشروعات الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا NEPAD يتطلب أموالاً ضخمة للتطبيق. والشراكة مع دول الشمال، قد تكون مفيدة فى هذه الحالة.

وبالنسبة لعولمة الاقتصاد، أُدرج التعليم العالى فى أجندة الأعمال الخاصة بمنظمة

التجارة الدولية WTO، ليس لإسهام التعليم العالى فى التنمية. لكن باعتباره خدمة من خدمات التجارة، أو باعتباره سلعة يمكن المتاجرة فيها. وصار التعليم العالى سوقا يدر أموالا كثيرة، لتزايد كم التعليم بسرعة كبيرة. وقيل أن الكم سوف يتضاعف كل خمس سنوات. ولوحظ أن تصدير خدمات التعليم العالى يسهم إلى حد كبير فى ازدهار اقتصاد الولايات المتحدة ففى عام ١٩٩٩، كسبت الولايات المتحدة، باعتبارها أكبر مصدر لخدمات التعليم فى العالم ما يقرب من (٨,٥) بليون دولار من مجموع (٣٠) بليون دولار فى السوق العالمى، ووصل نصيب آسيا كلها (١٠) بلايين دولار.

وفى الماضى، ساهم التعليم العالى فى التنمية عن طريق تزويد الاقتصادات الوطنية بالموارد البشرية المطلوبة. لكن يتعرض التعليم العالى للانتقاد، على أساس أنه لم يتناول مباشرة قضايا الحد من الفقر. ويوضح تقرير البنك الدولى عن التعليم العالى الدور غير المباشر. الذى يمكن أن يلعبه التعليم العالى فى التنمية والحد من الفقر. وتضمن التقرير ثلاثة حوارات أساسية، **أولها**، أن التعليم العالى يمكن أن يسهم فى تحقيق النمو الاقتصادى عن طريق توفير الموارد البشرية للاقتصاد الموجه بالمعرفة، واشتقاق وتوليد المعرفة، وتطوير سُبل الالتحاق به، واستخدام المعرفة. **وثانيها**، أن التعليم العالى لديه إمكانيات وإمكانات زيادة الالتحاق بالتعليم عامة، وبالتالى زيادة فرص التوظف للأفراد ذوى المهارات التى يتطلبها الاقتصاد الموجه بالمعرفة. **وثالثها**، أن التعليم العالى يستطيع أن يلعب دورًا فى تدعيم التعليمين الأساسى والثانوى، عن طريق تزويد القطاعات الفرعية بالأفراد المهرة، والمساهمة فى تطوير المنهج.

وهناك حاجة لإعادة التفكير فى دور التعليم العالى فى التنمية الوطنية؛ لأن الاقتصادات الوطنية حل محلها الاقتصاد المعولم، والتعليم العالى الوطنى حلت محله نظم عالمية للتعليم العالى. ودور التعليم العالى تغير نحو تدعيم اقتصاد عالمى موجه بالمعرفة. ومواءمة نظم التعليم العالى على المستوى المحلى تحتاج إلى إعادة تفكير فى إطار السياق العالمى. والسؤال هو: هل نظم التعليم العالى المحلى مازالت مناسبة للتنمية المحلية؟ وهناك محاولات لإعادة تجديد نظم التعليم العالى فى دول الجنوب. وبالمثل تعيد الهيئات المانحة لأفريقيا النظر فى دعمها للتعليم العالى.

وعلى المستويات القومية، تم تطوير سياسات إصلاح جديدة. وعلى مستوى المؤسسات تغيرت أساليب إدارة المؤسسات بما يتواكب مع الأدوار الجديدة المطلوبة من المؤسسات، وكتابة مخططات التنمية الاستراتيجية الجديدة. وقامت الهيئات الدولية، مثل البنك الدولى، بمراجعة سياساتها الخاصة بدعم التعليم العالى، واقتنعت بالرأى القائل بضرورة الاستثمار على مستويات التعليم، باعتباره (الاستثمار) استراتيجية لتطوير التنمية. والتغيرات الحادثة تؤكد مدى الحاجة إلى مسئولية ودور المجتمع، وإلى القيادة الفكرية، والشراكة التى تسهم فى تحقيق التنمية.

تطوير التعاون داخل بيئة تنافسية

من الملامح الرئيسة للعولمة هو التنافس المتزايد الذى أصبح القوة الدافعة للتجديد. وازدادت المنافسة فى التعليم العالى، وصارت غير عادلة. فدول الشمال بكل إمكاناتها تنافس دول الجنوب فى اجتذاب أفضل الطلاب والأساتذة والإداريين والباحثين. والدول النامية تعتبر المصادر الأساسية للعمالة الماهرة التى تقف وراء ازدهار الاقتصاد العالمى، بالإضافة إلى الاتحاد الروسى قبل تحوله إلى اقتصاد رأسمالى. ويجب عدم نسيان هجرة العقول البشرية من دول الجنوب إلى أوربا والولايات المتحدة. إذ يرى برتون بولج Burton Bollg أن افريقيا وحدها تفقد (١٠٠,٠٠٠) فرد أصحاب مهارات خاصة للعمل فى الغرب، لتفقد سنويا إجمالى (٢٣,٠٠٠) من الأكاديميين أصحاب المهارات الرفيعة. وأكثر الدول الأفريقية تضرراً هى مصر وغانا وكينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا. ويفقد الاتحاد الروسى (٣٠,٠٠٠) باحث. كل ذلك يؤكد هجرة العقول البشرية، التى تعتبر أحد العوائق الأساسية للتنمية.

ودول الجنوب معرضة لخطر تهميشها، إذا أخفقت مؤسسات التعليم العالى المشاركة فى الأنشطة والجهود الخاصة بإنتاج المعرفة، بحيث تجعلها أكثر استجابة للاقتصاد الجديد. وهناك شكوى من الأكاديميين فى دول الجنوب بعدم الجماعية فى الأداء داخل بيئة عالمية تنافسية. والمنافسة ترتب عليها عدم استفادة طلاب التعليم العالى فى دول الجنوب من التعليم العام، وتوجههم إلى مؤسسات التعليم العالى الخاصة، بالإضافة إلى فقدان الوظائف الحكومية، والتهديد فى بعض الأحيان بإغلاق

المؤسسات. والمنافسة بين الهيئات الأكاديمية تؤدى إلى استمرارية التأثيرات السلبية للعولمة، مثل حالات عدم التكافؤ المتزايدة بين الأكاديميين داخل المؤسسات، وبين الأكاديميين فى المؤسسات المختلفة، وبين الدول.

وتنظيم السلع والخدمات فى سياق عالمى صار مشكلة لدول كثيرة، وأصبح يكلفها الكثير، رغم استخدام القوانين المتشددة بواسطة بعض المنظمات، مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) والشركات والمؤسسات الدولية تغرق الدول النامية بالمنتجات الرخيصة. وفى تجارة التعليم العالى، تقدم للطلاب فى دول الجنوب برامج متدنية بأسعار عالية، خاصة فى الدول التى لا توجد فيها ميكانيزمات لضبط الجودة حتى فى المؤسسات، التى تستخدم مقاييس للجودة، توجد مؤسسات دولية تجيد أساليب التحايل والغش التجارى. وصار الموقف خطيراً، وتجد دول الجنوب صعوبة كبيرة فى السيطرة على الموقف. وقامت جنوب أفريقيا بإصدار أمر قانونى moratorium بتأجيل دفع ثمن الشراكات الجديدة فى التعليم عن بعد ،خلال فترة الاختبار أو الصلاحية، مع تطبيق ميكانيزمات ضبط الجودة.

وتحقيق التعاون مع البيئة العالمية التنافسية تطلب التفكير فى استجابات المؤسسات للتغيرات العالمية، والتهديد الذى تشكله المنافسة على هذه المؤسسات. وجامعات دول الجنوب تستجيب للتحديات، التى تثيرها العولمة بطرق عديدة.

ويصنف موجا Moja وكلوات Cloete (٢٠٠١) الاستجابات على النحو التالى:

• الحاجة إلى المنافسة وزيادة المشاركة فى السوق:

إذ تؤدى هذه الحاجة إلى توجيه التطورات التى تحدثت فى المؤسسات التى تتعرض للتغييرات، عن طريق استخدام استراتيجيات السوق للتغيير. وتم الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجى والتمييز بين الأعمال التجارية الجوهرية وغير الجوهرية. ويتم معاملة الطلاب كعملاء أو زبائن، ويتم تنظيم الميزانية إلى بنود رئيسة، وتؤكد الإدارة على الفاعلية فى كل عمليات المؤسسة. ويتم البحث عن ميكانيزمات تحويل جديدة، بما فيها توقيع عقود لإنتاج المعرفة.

• الحاجة للتركيز على التغيرات المحلية وتجاهل التغيرات العالمية:

ويحدث هذا بصفة خاصة فى المؤسسات التى تركز على التغيرات السياسية الداخلية، مثل جنوب أفريقيا. وهذه المؤسسات تعيد بناء إدارتها بما يتوافق مع التشريعات. وبسبب الصراعات بين المعنيين والقيادة، والمطالب التحولية من جانب القيادة، والمشكلات المالية، لم تستجب المؤسسات بعد للتغيرات العالمية التى تحدث.

• الحاجة لمحاربة الإمبريالية الثقافية الجديدة:

ويحدث هذا فى المؤسسات التى تشعر بالخطر من تولى الممولين الأجانب السلطة فى التعليم العالى. وتطالب بعض المؤسسات الحكومة بحمايتها من «الغزاة الأجانب». واستجابت الحكومة على الفور بإصدار أمر قانونى moratorium على البرامج الجديدة للتعليم من بعيد كما ذكر آنفا. وتفضل بعض المؤسسات الأخرى أن تحارب بالمنافسة فى العالم المعولم. فعلى سبيل المثال، وقعت إحدى مؤسسات جنوب أفريقيا عقداً مع تركيا وإسرائيل (لمنافسة المؤسسات البريطانية) لتقديم برامج تعليم الرعاية الصحية عن بعد. ومن بين الاستراتيجيات الأخرى للمحاربة تكوين شراكات مع القطاع الخاص لتقديم برامج تعليمية للأغلبية من الطلاب، وتسجيل المصادر الجديدة فى شرائط، وزيادة ميزانيات المؤسسات.

وتختلف الاستجابات القومية للعولمة عن التجديدات التى تدفعها الحاجة للبقاء فى المنافسة المتزايدة. واختارت المؤسسات فى أوربا أن تكون تجارية، ووضع رئيس جامعة نيويورك جدول أعمال الجامعة. والاتحاد الأوروبى للجامعات الإبداعية مثال آخر. وهناك دول شهدت تغييرات مماثلة. ووقعت بعض الدول النامية للانضمام إلى الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (الجاتز). وفضلت هونج كونج Hong kong (الصين) احتضان التغيرات التى تحدث، واستثمرت الفرص المتاحة لزيادة الالتحاق بالتعليم العالى. والدول التى عجزت عن زيادة معدلات المشاركة نتيجة القيود المالية اختارت فتح أسواقها للمستثمرين الأجانب لإصلاح البنية التحتية.

والسؤال هو: هل يمكن التعاون فى ظل هذه البيئة التنافسية؟ والقطاع الخاص يقدم دروساً مستفادة من الشراكة الاستراتيجية فى ظل التنافسية. وفى التعليم العالى،

توجد فرص التعاون عند ظهور مواقع عالمية لإنتاج المعرفة، وعندما تتلاشى سياسة احتكار إنتاج المعرفة. وهناك تحديان لجامعات دول الجنوب: **أولاهما**، أن تكون جزءاً من شبكات الاتصال، **وثانيهما**، إنتاج أو استخدام المعرفة لأغراض التنمية. وبالنسبة للتحدى الثانى الخاص بإنتاج أو استخدام المعرفة لأغراض التنمية، تجد المؤسسات نفسها مهتمة بزيادة فرص الالتحاق بها على حساب البحث العلمى. والقروض التعليمية فى تزايد مستمر، فى حين أن القروض الخاصة بالبحوث متدنية.

واستجابت جامعات دول الشمال بإقامة شراكات مع منتجى المعرفة، وبالمشاركة فى محاور hubs التجديد والإبداع. وجامعات دول الجنوب فى حاجة إلى أن تكون جزءاً من الترتيبات الجديدة التى حدثت فى جامعات دول الشمال فى مجال إنتاج المعرفة وتشكيلها ونشرها. وجامعات دول الجنوب فى حاجة للمشاركة فى الترتيبات الدولية الخاصة بتطوير مواقع إنتاج المعرفة، وفى الهيئات الخاصة بإنتاج ونشر المعرفة. وفى حال عدم اشتراك جامعات الجنوب فى مثل هذه الترتيبات، يكون هناك خطر اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة.

وتأثرت جامعات دول الجنوب بصورة غير مباشرة بإجراءات السوق الجديدة الخاصة بإنتاج ونشر المعلومات. فجامعات دول الشمال تختار أفضل الأستاذة والطلاب والباحثين من جامعات دول الجنوب. الأمر الذى يؤدى إلى فقدان أفضل الإداريين والطلاب، لهجرتهم إلى الشمال. وهناك حاجة لبناء القدرة على التعاون فى مجال إنتاج المعرفة، خاصة بالنسبة لجامعات الجنوب التى تعانى عجزا ماليا. ويمكن أن يسهم التعاون والشراكة بين الجامعات فى بناء القدرة على إنتاج المعرفة واستخدام التكنولوجيا ونشرها للطلاب، وتطوير الموارد البشرية ذات المهارات العالمية، وبذلك يمكن أن تتحقق التنمية.

وتحقيقًا للتعاون والشراكة مع جامعات الجنوب، فإن على جامعات الشمال الاهتمام ببعض القضايا التى تثيرها جامعات الجنوب.

أولاً، وفى ظل الاهتمام بالتغيرات التى تحدث عالميا، فإن دول الجنوب معرضة لخطر تجاهل قضاياها المحلية. وتكون الاستجابة للتغيير من البحث الأساسى إلى

البحث التطبيقى. فعلى سبيل المثال، تدل اتجاهات إنتاج المعرفة فى جنوب أفريقيا على التحول فى تناول الشئون القومية. وتدل الشواهد على تدنى أشكال إنتاج المعرفة، لكن الشركات مستمرة فى توقيع عقود بحثية خاصة بالأهداف الاستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية والصناعة.

ثانيا،هناك قلق من تدنى الاهتمام بالتحيز الثقافى للتعليم المستورد والتأثير السلبى للمنافسة على المؤسسات، مما يؤدى إلى تدمير أو إغلاق المؤسسات.

ثالثا، هناك قلق من أن الشراكة يمكن أن تدعم عدم التكافؤ بين المؤسسات، والطلاب داخل المؤسسة الواحدة. فعلى سبيل المثال، الشراكة بين القطاعين العام والخاص التى تستهدف تقديم التعليم لكل أفراد المجتمع، يمكن أن تؤدى إلى عدم استكمال الطلاب الفقراء تعليمهم. وما حدث فى جامعة ماكريرى Makerere أكبر دليل على ذلك؛ فالشراكة بين جامعتى توفتس Tufts ومكريرى Makerere لتقديم علم سياسى باستخدام التكنولوچيا يسمح لبعض الطلاب المشاركة فى الحوار، وعدم تكافؤ الفرص صار شائعًا فى الدول ذات نظم التعليم العالى المجانية.

ولابد لجامعات الجنوب أن تأخذ زمام المبادرة فى اكتساب القدرة على الاستجابة لمطالب الاقتصاد العالمى الجديد، ومن الأمثلة على ذلك: «قدم اتحاد الشراكة بين الجامعات الأفريقية»، الدعم للمؤسسات التعليمية الأفريقية التى تسعى إلى مواجهة التحديات الجديدة التى تفرضها العولمة، والمطالب المجتمعية المتغيرة. ويقدم الدعم فى صورة منح للمؤسسات لتطوير وتطبيق خطط استراتيچية ودعم البحوث الخاصة بالتغير فى الجامعات الأفريقية، ودعم قيادة الجامعات للمشاركة فى شبكات الاتصال العالمية، والاتحادات المهنية، ودعم تطوير المناقشات الدائرة حول التغير ودور الجامعات فى التنمية.

وتقدم الاتحادات الدعم فى فترة محددة، فى الوقت الذى تعمل فيه المؤسسات وفق آليات للاستمرارية أو الاستدامة sustainability.

ويمكن أن يسهم التعاون بين القطاعين العام والخاص فى التنمية. وظلت نظم التعليم العالى فى بعض الدول النامية متميزة رغم الاعتراف بأهمية زيادة معدلات

المشـاركة، والطلب المتـزايد على التعلـيم العالى لم يتم الوفـاء به أو مواجـهتـه، ربما بسبب عـجز الميزانيـة. وللقطاع الخاص دور فى تقديم برامج التـعليم العالى لغالبـية الطلاب،الذين لم يكن في استطاعتهم الالتحاق بالتعليم العالى فى فترة سابقة. ولابد من وجود تعاون بين الـقطاعين العام والخاص فى هذا المجال. ومن أمثـلة التعاون بين القطاعين: استخدام القطاع العام لتسهيلات material وتجهيزات من القطاع الخاص، أو قيـام مؤسـسات القطاع العـام بتوقيـع عقود مع القطـاع الخاص لتقـديم تعليم فى مجالات تخصصـها. ومن أمثلة الشراكة الناجحة تلك القـائمة بين إحدى الشركات الخاصة والجـامعة فى جنوب أفريـقيا لتقديم تـعليم فى السنة الأولى (سنة الأساس) foundation لكل الطلاب.

وهناك حاجـة لتشجيع وتدعـيم الروابط والتعاون بين جـامعات الجنوب بعضـها البعض؛ من أجل إشراك مؤسـسات التعليم العالى بصورة مباشرة فى قـضايا التنمية. على أن يستـهدف الاتحاد بين الجـامعات تطوير الموارد البـشرية، من خلال عـمليات التبـادل بين الطلاب والأساتذة والبـاحثين، وتطوير المناهج، وطرق تحـسين التدريس، والمجالات البحثية، ومشروعات مشتركة فى التدريس والبحث.